والعلنية حيناً آخر، التي صدرت عن دافيد ليفي وبعض المقرّبين، من انه سوف يؤيد شامير اذا اختار هذا الخيار، شرط التزام شامير بالاتفاق القائم بينهما، لناحية حصول ليفي على حقيبة الخارجية، فقد كان هناك من فعاليات الليكود من حذّروه من انه قد يمنى بهزيمة قوية في مركز الليكود، جرّاء عدم حصوله على الدعم من جانب كبير من انصار ليفي في المركز، الذين قد يتضررون شخصياً من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وذلك في ضوء احتمال اشغال بيرس لحقيبة البناء والاعمار التي يعتاش منها ومن خدماتها عدد كبير ومؤثر من كوادر مركز الليكود. تضاف الى ذلك المعارضة الشديدة المتوقعة من جانب رئيس المركز اريئيل شارون، الذي يعتبر الوحيد من بين قادة الليكود الذي كان خياره الاول، والوحيد، اقامة حكومة يمين قومية ضيقة القاعدة. كذلك واجه شامير، في سعيه الى حكومة وحدة وطنية مشكّلة من طرف محسوب على معسكره هو الوزير موشي ارنس. فقد ابلغ ارنس اليه، صراحة، انه ليس مستعداً، في هذه المرة، لأن يكون، كما فعل في العام ١٩٨٤، القربان الذي تقوم عليه حكومة الوحدة الوطنية. وهكذا، «ففي اوساط المقربين من شامير، بدأ يترسخ الادراك بأن المركز قد ينجر الى عصيان ضد شامير قد يطيح به بتشجيع، بطبيعة الحال، من رئيس المركز، اريئيل شارون، الذي كانت تحركه دوافع اخرى ضد حكومة الوحدة الوطنية» (مناحيم راهط، **معاريف**، ٨/٦/١٩٩٠).

امّا خيار اللجوء الى اجراء انتخابات عامة مبكرة، الذي ذكرت مصادر صحفية عديدة ان شامير كان يفضله كمخرج للازمة الحكومية، في حال تعذّر عليه تشكيل حكومة وحدة وطنية «لأن الامر الافضل للدولة، في هذا الوقت، هو اجراء انتخابات في موعد قريب قدر الامكان»، فان اكثر من سبب حال دون شامير وتبنّي الدعوة اليه علناً. فمن ناحية، اتضح لشامير والليكود ان موقف المعراخ من هذا الموضوع قد تغير، حيث ان رابين، الذي كان الى ما قبل بضعة اسابيع يؤيد التوجّه الى انتخابات عامة مبكرة، غير رأيه في هذه الاثناء، لاعتبارات تتعلق بالصراع الدائر بينه وبين بيرس على زعامة الحزب (بينا بارزيل، **ملحق السبت، يديعوت احرونوت** ٨/٦/١٩٩٠).

حكومة شامير تفوز بالثقة

على الرغم من التوقيع على الاتفاق الائتلافي والخطوط الاساسية لسياسة الحكومة، بعد ظهر يوم الجمعة (٨/٦/١٩٩٠)، وقبل ساعات قليلة فقط من انتهاء مهلة التكليف، كان الاعتقاد السائد في اوساط المراقبين السياسيين ان السطر الاخير في الازمة الحكومية وعملية تشكيل الحكومة، برئاسة شامير، لم يكتب بعد. فقد توقع العديد منهم مفاجآت غير سارة على هذا الصعيد، في ضوء اعلان كل من اعضاء الكنيست شارير وهوروفيتش وابو حصيره انهم لن يمنحوا الحكومة الثقة، اذا لم يف شامير بوعوده ازاء كل منهم على صعيد توزيع الحقائب الوزارية (**هآرتس**، ١٠/٦/١٩٩٠).

في ضوء هذه التطوّرات، التي طرحت امكان تراجع شامير عن قراره بعرض حكومته على الكنيست، اذا لم تتعهد كتلتا اومتس (عضوان في الكنيست في اطار الليكود) وتامي (عضو واحد) بتأييد الحكومة في جلسة الثقة (**المصدر نفسه**).

لكن بعض المراقبين رجّح تراجع الاعضاء المتمردين عن موقفهم المعارض وعن تهديداتهم. فاربعتهم، على حد تعبير المعلق الصحفي دان مرغليت، سيكونون اول من يضمن الاكثرية لحكومة شامير، اذا بدا ان هناك شكاً في حصولها عليها. فكل واحد منهم حصل على تعهد بادراج اسمه في مكان مضمون على لائحة الليكود للانتخابات المقبلة. وجميعهم يدركون انهم اذا تسبّبوا في اخفاق شامير في جلسة الثقة، فان معنى ذلك اجراء انتخابات جديدة خلال ثلاثة شهور، وان اياً منهم لن يعود الى الكنيست ثانية (**المصدر نفسه**، ١١/٦/١٩٩٠).

وكان شامير اوضح، في مؤتمر صحافي، عقده بعد انتهاء جلسة مركز الليكود، الذي صادق على قائمة وزراء الليكود في الحكومة الجديدة، ان قراره بعدم ضم وزراء جدد من الليكود الى الحكومة الجديدة «نهائي وقاطع». واضاف انه حاول اقناع اعضاء الكنيست الاربعة بتفهّم الوضع الذي نشأ، والذي حال دون اضافة ولو وزير واحد الى وزراء الليكود السابقين. بسبب كثرة الكتل التي يتشكل منها الائتلاف، وبالتالي العدد الكبير للوزراء. وقال شامير انه لم تكن هناك، بالضبط، وعود للجميع